

المجلد: 07 / العدد: 01 / جوان (2023)، ص. 282/274

الممارسة القرائية للتراث النحوي عند مهدي المخزومي
-كتاب الدرس النحوي في بغداد أنموذجا-

The reading practice of the grammatical heritage of Mahdi Al-
Makhzoumi - The Grammar Lesson Book in Baghdad as a model

أ.د. غربي بكاي

gharbimed917@gmail.com

جامعة تيسمسيلت

(الجزائر)

تاريخ النشر: 2023/06/02

تاريخ القبول: 2023/01/06

تاريخ الاستلام: 2021/06/04

ملخص:

زيد من خلال هذا البحث تسليط الضوء على شخصية بارزة من الشخصيات العلمية في العصر الحديث وهو الدكتور مهدي المخزومي، قرأ المخزومي التراث النحوي العربي ووجه له عدّة انتقادات، خاصة ما يتعلق بالعلة والعامل، ورأى أنه لا يحقُّ للنحوي أن يفرض على المتكلمين قاعدة يجعلها أصلا يلتزم بها الناطقون باللغة، وأوصلته نتائج بحثه أيضا إلى التشكيك فيما أورده ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف من مسائل، فقال: "وكان أبو البركات يعرض في كتابه احتجاجات مفتعلة زعم أنها احتجاجات الكوفيين، فيلقبها على لسان الكسائي والفراء، ويبحث الدارس فيما وصل إليه من كتب المتقدمين منهم فلا يجد فيها ما زعمه أبو البركات".
الكلمات المفتاحية: القراءة، النحو، مهدي المخزومي، انتقادات، التشكيك.

Abstract:

Through this research, we want to shed light on a prominent figure of scientific figures in the modern era, Dr. Mahdi Makhzoumi. Makhzoumi read the Arabic grammatical heritage and leveled several criticisms of it; Especially with regard to the cause and factor; He believed that the grammarian had no right to impose on the speakers a rule that originally made them adhere to by the speakers of the language. The results of his research also led him to question what was reported by Ibn al-Anbari in his book *Al-Insaf fi issues of disagreement*; He said: "Abu Al-Barakat used to present in his book fabricated protests that he claimed were the protests of the Kufics. He cast it on the tongue of al-Kisa'i and al-Farra; The student searches for what he reached from the books of the previous ones, but he does not find in them what Abu Al-Barakat claimed.

key words: Reading, grammar, Mahdi Makhzoumi, criticism, skepticism.

مقدمة:

يُعتبر الدكتور مهدي المخزومي من الشخصيات العلمية في العصر الحديث، التي اهتمت بالتراث النحوي العربي ووجهت له عدّة انتقادات، خاصة ما يتعلق بالعلة والعامل ورأى أنه لا يحقُّ للنحوي أن يفرض على المتكلمين قاعدة يجعلها أصلا يلتزم بها الناطقون باللغة، وخلال محاولته التجديدية والتيسيرية للنحو العربي توصل إلى مجموعة من

النتائج منها: لا ينبغي للنحو وقواعده أن يثبت على حال معيّنة، بل يجب عليه أن يتغيّر ويتبدّل وفقاً لتغيّر اللغة، والنحوي الحقّ - حسب رأيه - هو الذي يتتبع مسيرة اللغة ويرصد مراحل تطورها، ويسجّل ملاحظته حولها ويصف ما يطرأ فيها أو عليها من تغيّرات وتبدّلات صوتية أو صرفية أو نحوية. وأصلته نتائج بحثه أيضاً إلى التشكيك فيما أورده ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف من مسائل، فقال: "وكان أبو البركات يعرض في كتابه احتجاجات مفتعلة زعم أنها احتجاجات الكوفيين، فيلقبها على لسان الكسائي والقراء، ويبحث الدارس فيما وصل إليه من كتب المتقدمين منهم فلا يجد فيها ما زعمه أبو البركات"¹.

والسؤال الذي يُطرح هنا هو: ما مدى صحة هذه النتائج التي توصل إليها المخزومي؟ وما هي الأسس التي استند إليها في قراءته للتراث العربي؟ وهل فعلاً كان ابن الأنباري يخلق مسائل ويرويها على ألسنة النحاة؟

من هو مهدي المخزومي؟

قبل أن نبدأ حديثنا عن الممارسة القرائية للتراث عند المخزومي نرى أنّه من المفيد أن تقدّم تعريفاً موجزاً حول شخصية الدكتور مهدي المخزومي، فالمخزومي هو مهدي بن محمد صالح، من أسرة عربية ينتهي نسبها إلى قبيلة "مخزوم القرشية" لذلك اشتهر بالمخزومي، وُلد في النجف عام 1910م درس في العراق، ثم سافر إلى مصر، تحضّل على شهادة الليسانس في اللغة العربية من جامعة القاهرة عام 1934، كما تحضّل على شهادة الماجستير عام 1951م، ثم شهادة الدكتوراه عام 1953م من الجامعة نفسها، وتولّى تدريس النحو العربي في كلية الآداب بجامعة بغداد، سافر بعدها إلى السعودية عام 1964م وتولّى رئاسة قسم اللغة العربية بجامعة الرياض، ثم عاد إلى العراق عام 1968م ليواصل عطاءه العلمي بجامعة بغداد، ثم أُحيل على التقاعد عام 1981م، وخلال رحلته العلمية والعملية تمكّن المخزومي من الاطلاع على التراث اللغوي العربي، والاتصال بعلماء بارزين في الساحة العلمية العربية أمثال إبراهيم مصطفى، ومصطفى السقا ومحمد علي التجار، وأمّين الخولي، وأحمد أمين، وغيرهم.

وافته المنية في 12 رمضان 1414هـ الموافق 05 مارس 1993م، ودُفن في مسقط رأسه بالنجف، ترك المخزومي - رحمه الله - مؤلفات علمية نذكر منها:

1- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، وهذا بحث نال به درجة الدكتوراه، 2- الدرس النحوي في بغداد.
3- في النحو العربي (نقد وتوجيه).

4- الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه وهو بحث نال به شهادة الماجستير. 5- عبقرى من البصرة².
امتلك المخزومي ثقافة لغوية عربية أهّلته أن يكون دارساً متميّزاً متفرداً برؤية نقدية للقضايا النحوية، وغير مُسلّم بالعديد من الأخبار والروايات التي سارت بين الناس مسير الشمس في الآفاق، وصارت مُسلّمات لا يمكن مخالفتها أو التشكيك فيها، وقد شهد له أستاذه مصطفى السقا بالتفوّق حينما قال: "أعتقد أننا إذا قرأنا النحو القديم كما قرأه الدكتور مهدي المخزومي فإننا نكون قادرين على أن نضع خطةً شاملةً موثقةً لتهديب النحو العربي وتنقيحه، وإقراره على القواعد المحكمة التي لا يتناولها التغيير والتبديل"³.

و القارئ لكتاب " الدرس النحوي في بغداد يجد الدكتور مهدي المخزومي يتبنّى فكرةً أساسية، وهي أنّ النحو العربي وُجد في البصرة وبغداد، ولم يكن موجوداً في الكوفة، أي أنه يحاول إثبات وجود مدرسة بغدادية، وينفي وجود مدرسة اسمها الكوفة في النحو، ويدافع عن هذه الفكرة بكل ما أوتي من قوّة، ويحشد لها الأدلة والحجج والبراهين من أقوال وأراء من ينقو بهم أو من يتهمهم بالخلط وعدم العلم وأثناء تأسيسه لأفكاره الجديدة كان يصطدم في كثير من الأحيان بأقوال وأراء لعلماء قدامى ومحدثين تتعارض مع ما يقول به ويرمي إليه، فكان يؤوّل ويخطئ و يُشكك في أقوالهم تارة، وتارة يرميهم بالعصية وعدم العلم، وعدم الاطلاع على آراء العلماء السابقين في مجال تخصصهم، مثل ما فعل مع ابن الأنباري لما اتهمه بأنه كان يفتعل أقوالاً من عنده، ثم يرويها على ألسنة النحاة البصريين والكوفيين، وهؤلاء - حسب رأيه - لم يقولوا بهذا.

كما يرى أيضاً بأنّ أئمة النحو البغدادي هم الكسائي والقراء وتعلب، ويستجمع أقوال العلماء فيهم، وما قاموا به من أعمال في سبيل إرساء قواعد المذهب النحوي

البغدادي، ويحط من شأن أبي جعفر الرّوآسي، والأخفش ومعاذ الهزّاء، وأنهم لم تكن بحوزتهم آراء و أعمال تؤهلهم لأن يكونوا مذهباً نحويّاً رغم أنهم أسبق وأعلم من الكسائيّ والفزّاء .

التشكيك في وجود مدرسة كوفية: تعتبر فكرة التشكيك في وجود مدرسة الكوفة فكرة محورية في كتابه الموسوم بـ "الدرس النحوي في بغداد" ورغم أنّ المخزومي كان قد أقرّ واعترف بوجود مدرسة نحوية اسمها الكوفة في بحثه الذي نال به درجة الدكتوراه، و الموسوم بـ "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو" عام 1953م إلاّ أنّه في مؤلّفه هذا عاد وأنكر وجود مدرسة نحوية قامت في الكوفة فقال: "وأكبر الظنّ أنّ اسم الكوفيين لم يُعرف إلاّ في القرن الرابع، وإنّ الكوفية اسم اخترعه البغداديون الذين أخذوا بمذهب البصريين تمييزاً لأنفسهم عن مخالفيهم من البغداديين الذين أخذوا بمذهب البغداديين الأوائل"⁴.

وفي هذا التصّ لم يتقدّم المخزومي دليلاً علمياً يثبت عدم وجود مدرسة الكوفة النحوية، وإنّما اعتمد على الظن، كما نفى تسمية علماء الكوفة بهذه التسمية وقال بأنّ "الكسائيّ والفزّاء وثعلب وأصحابهم وتلاميذهم لم يُسموا بالكوفيين، لم يُسموا أنفسهم بهذا الاسم، ولم يُسمّهم البصريون الأوائل به أيضاً، لأنّ الكوفة بصراً لم تُعرف درساً نحويّاً مستقلاً يقف بإزاء الدرس البصري، ولم تكن منافسة للبصرة في الدرس اللغويّ عامة، والمصر الذي وقف ينافس البصرة هو بغداد، وفي بغداد ومجالس الدرس فيها رُسمت حدود الدرس النحويّ الجديد الذي وقف بإزاء الدرس البصري منافساً قوياً، وهو الدرس الذي سُتي فيما بعد وفي غضون القرن الرابع بالدرس الكوفي، وسُتي حَمَلته والداعون إليه بالكوفيين"⁵.

ولسنا نعلم ما هو السبب الذي يجعل الدرس النحويّ يقوم في بغداد منافساً للبصرة، ويُسمى حملته والداعون إليه بالكوفيين، ولو كان هذا الدرس الذي يتحدّث عنه المخزوميّ قام حقاً في بغداد لتسمي بغدادياً، وما دام أنّه سُمي كوفياً فاسمه دالّ عليه، وإذا كان المخزوميّ يؤمن بما يقول فلماذا سُتي بحثه الذي نال به درجة الدكتوراه بـ "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو" وردّد اسم الكوفة والكوفيين فيه كثيراً، وذكر فيه بأنّ مدرسة الكوفة استمرّت قرناً ونصف قرن، وضمت إليها أساتذة وطالاباً كثيرين، واستطاعت أن ترسم لنفسها منهجاً جديداً⁶. أم أنّ نظريته تغيّرت مع مرور الزمن، واهتدى عن طريق البحث والتحريّ إلى أنّه كان على خطأ، فجاء كتابه "الدرس النحويّ في بغداد مُصححاً لأفكاره التي قال بها وبثها في كتابه المذكور سابقاً؟

أما ما يزعمه المخزوميّ في كتابه "الدرس النحويّ في بغداد" بعدم تسمية علماء الكوفة بهذا الاسم، وأنّ الكسائيّ والفزّاء وثعلب وأصحابهم وتلاميذهم لم يُسموا بالكوفيين، لم يُسموا أنفسهم بهذا الاسم، ولم يُسمّهم البصريون الأوائل به أيضاً فإنّه هو نفسه أقرّ به في كتابه "مدرسة الكوفة" حيث قال: "لم يصل إلينا من كتب الكوفيين إلاّ القليل، ومنه: معاني القرآن للفزّاء، ومنه: مجالس ثعلب . . . فمن الكتب الكوفية كتاب التبيان في شرح الديوان، وصاحب هذا الكتاب نحويّ على المذهب الكوفي، وكان يُصرّح هو بهذا في مواضع كثيرة من كتابه، كما جاء في إعراب بيت المتنبي: فَهِنَّ أَسْلَنَ دَمَا مَقْلَتِي وَعَدَبْنَ قَلْبِي بِطُولِ الصُّدُودِ

فقد قال: دما: مفعول ثان، وقيل: بل هو تمييز مُقدّم، وهذا جائز عندنا، وعند المازني من البصريين، ومنعه باقيهم"⁷.

وفي هذا التصّ يُصرّح المخزوميّ بأنّ نحاة الكوفة كانوا يُسمون أنفسهم بهذه التسمية .

وقال: "فمن البصريين: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي، ومن الكوفيين: علي بن حمزة الكسائي، و يحيى بن زياد الفزّاء . . . وقال أيضاً: "ومن الكوفيين من كان يشدّ الرّحال إلى البصرة، يحضر حلقات الدرس فيها، كما فعل الكسائيّ والفزّاء"⁸. فما باله يُثبت شيئاً في موضع وينفيه في موضع آخر؟ كما نجد علماء أقرب إلى الكوفيين قد أطلقوا هذه التسمية على علماء الكوفة منهم أبو جعفر النّحاس ت 328هـ الذي ردّد اسم الكوفيين كثيراً في نسبته القراءات لأصحابها، فلما وقف على قوله تعالى: "إنّ هذان لساحران" طه 63 قال: "فيه ست قراءات، قرأ المدنيون والكوفيون "إنّ هذان لساحران"⁹.

وكذلك فعل أبو القاسم الزجاجي ت 337هـ في كتابه: الإيضاح في علل النحو، ومجالس العلماء، وردّد أبو الطيب اللغويّ ت 351هـ اسم الكوفة والكوفيين كثيراً في كتابه مراتب النحويين، حيث عزّف علماء البصرة ثم علماء الكوفة، وبدأهم بـ "المفضل بن محمد الضبي، وختمهم بـ ابن قسطنطين، وذكر أنّ بغداد متأخرة عن الكوفة في العلم

فقال: " فلم يزل أهل المصريين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً، وغلب أهل الكوفة على بغداد، وحدثوا الملوك فقدموهم .. " ¹⁰.

نفي الأستاذية عن أبي جعفر الرؤاسي و معاذ الهزء:

نفي المخزومي أن يكون أبو جعفر الرؤاسي ومعاذ الهزء زعماء لمدرسة الكوفة، وهذا ما أثبتته السابقون ممن تحدثوا عن علماء العربية أو عن المدارس النحوية، وحجة المخزومي هي أنه لم يجد لهم أقوالاً علمية تؤهلهم بأن يكونوا علماء، فقال: " لم أقف على أقوال للرؤاسي تمكن الدارس من رسم صورة واضحة لمنزلته العلمية، وهو على ندرته ليس من النحو، وإنما من الحكاية والرواية، كالذي حكاه من أن "فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، فلا ينبغي لنا ونحن بصدد الكلام عن المدرسة الكوفية أن نتابع القدماء في اعتبار الرؤاسي رأس المدرسة" ¹¹. وقال: وأكبر الظن أن الكسائي وتلميذه الفراء، هما المؤسسان الحقيقيان لهذه الدراسة، أخذنا نحو البصرة وغيرا فيه، ونهجا في دراسته منها مستقلاً.

وحسب رأيه أن ما قاله القدماء من أنّ الرؤاسي والهزء هما زعيما مدرسة الكوفة هي مزاعم مُطلقة يُنسب أكثرها إلى الكوفيين، وإلى أبي العباس ثعلب، وأبي بكر بن الأنباري بوجه خاص، ويرى بأن هذه المزاعم قامت بسبب العصبية والخلاف الذي كان محتدماً بين البصريين والكوفيين في ذلك الزمن، فقد كان أبو العباس ثعلب زعيم نحاة الكوفة، وأبو العباس المبرّد زعيم نحاة البصرة، وكان كل منهما رئيساً وإماماً في صناعة الإعراب ¹². ويرى المخزومي بأن معاذ بن مسلم الهزء رغم أنّ القدماء عدّوه من النحاة الأوّلين إلا أنه لا يرى فيه إلا مؤدّباً لأولاد عبد الملك بن مروان، ولم تكن له مصنفات في النحو، كما أنّ كتب النحو لم تذكر له آراء نحوية، ولا يستبعد أن يكون راوية شعر وأدب، وله إمام بقراءات القرآن وأحرفه، خاصة وأنّ الكوفة كانت مهد الرواية وموطننا للقراء.

والتأظر في أدلة المخزومي وحججه التي استدلت بها على نفي الرئاسة والإمامة في النحو عن معاذ بن مسلم الهزء يجدها حججا لا ترقى للمستوى المطلوب، ولا تنهض بأن تكون أدلة علمية يصح بها إبطال ما قال به السابقون، فالعلماء القدامى كثير منهم، بل أغلبهم لم تكن لهم مؤلفات نحوية تجمع أفكارهم، مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، والكسائي، كما أنّ وظيفة تأديب أولاد الأمراء والملوك ليس دليلاً كافياً على أنه لم تكن له دراية بالنحو، بل بالعكس لو لم يكن له علم ودراية في هذا المجال كيف يتمكن من تعليم أولاد الأمراء الفصاحة والبلاغة والبيان، والنحو ركن ركين وحجر الأساس في العملية التي يقوم بها، ونحن نعلم أنّ المؤدبين كانوا ذوي براعة في علوم العربية والنحو أولها .

وإذا لم يكن للهزء مصنفات يُعرف بها فالرؤاسي "له تصانيف كثيرة منها: كتاب معاني القرآن، وكتاب الوقف والابتداء الصغير والكبير، وكتاب التصغير" ¹³.

اتهامه لابن الأنباري بأنه لم يكن أميناً فيما زعم أنّه نقله عن البصريين والكوفيين:

لما كان المخزومي بصدد البرهنة على وجود مدرسة بغدادية، ونفي وجود مدرسة كوفية، وجد أنّ أبا البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت 577هـ قد ألف كتاباً سماه: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فما كان منه إلا أن اتهمه بالافتراء على علماء الكوفة والبصرة، وتقولّه لهم بما لم يقولوا، فقال: " وكان أبو البركات يعرض في كتابه احتجاجات مفتعلة زعم أنها احتجاجات الكوفيين، فيلقبها على لسان الكسائي والفراء، ويبحث الدارس فيما وصل إليه من كتب المتقدمين منهم فلا يجد فيها ما زعمه أبو البركات، ويظلّ الدارس يسأل عن مصدر هذه الاحتجاجات ولا يتلقّى جواباً لأنّها من صنع المتأخرين وأنّها من صنع بصريين متأخرين كانوا قد حذقوا النهج البصري النظري، وكان لهم آراء خاصة وافقوا فيها الكوفيين، فراحوا يحتجون لها بالأسلوب البصري النظري الذي حذقوه في مقام الرّدّ على البصريين الذين يخالفونهم في هذه المسائل، أو من صنع بعض الكوفيين المتأخرين الذين وجدوا أنفسهم مضطرين إلى التشبّث بمثل ما كان البصريون يتشبّهون به، ويصطنعون في المناظرات " ¹⁴.

ومن ينظر في هذا التص يجد المخزومي يقذف بالتهمة تارة على ابن الأنباري وتارة على البصريين المتأخرين، وتارة أخرى على الكوفيين المتأخرين، فهو لا يعلم من أين جاءت، ولا من قال بها، ولا مصدرها أي بصرية أم كوفية؟

وكيف وصلت إلى ابن الأنباري، ومع اعترافه الصريح والواضح بأنه يجهل مصدرها، لم يكلف نفسه عناء البحث من أين جاءت ولا من قال بها، ومع كل ذلك يطلق العنان لنفسه أن تتهم ابن الأنباري بأنه كان يعرض في كتابه احتجاجات مفتعلة زعم أنها احتجاجات الكوفيين، فيلقبها على لسان الكسائي والفراء، فهل هذا هو منهج العلماء المحققين؟ وهل نصل إلى حقائق الأشياء بمجرد الشك والقاء الشُّم بدون تأكد؟

وبعد ما قال المخزومي ما قاله من تخمين وطن لماذا لم يكلف نفسه عناء البحث والتنقيب ويذكر لنا مسألة من هذه المسائل، وماذا قال فيها البصريون والكوفيون ليتضح للقارئ والدّارس صحّة ما يدّعيه؟

ولكي يثبت للقارئ صحّة ما ذهب إليه وهو أنّ ابن الأنباري فعلا كان يخترع احتجاجات من عنده ويروها على ألسنة الكسائي والفراء اقتبس نصاً من كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ص 63، ووضعه في غير موضعه ليثبت صحّة رأيه، فقال: "يؤيد هذا ما قاله أبو بكر بن الخياط لأبي القاسم الزجاجي، وقد ذكر هذا له ما جرى بينه وبين أبي بكر بن الأنباري، وما كان يحتج به بكر لرأيه: "هذه أشياء يؤلدها من عنده على مذاهب القوم ليست محكية عن الفراء، ولا موجودة في كتبه، ولكنها مما يرى أنّها تؤيد المذهب"¹⁵.

في هذا النص يوهم المخزومي القارئ أنّ ابن الأنباري هو صاحب الإنصاف، والحقيقة ليست كذلك، فابن الأنباري هذا "هو أبو بكر بن القاسم بن محمد الأنباري من أعلم نحاة الكوفة، أخذ عن ثعلب، ومات سنة 327هـ"، وهو معاصر لأبي القاسم الزجاجي ت 337هـ، والزجاجي جرى بينه وبين أبي بكر الكوفي حوار حول المصدر، ولما انتهى الزجاجي من حوارهما مناقشته للأنباري حكى ما جرى بينهما لأبي بكر بن الخياط، وأبو بكر بن الخياط عالم بالمذهبيين البصري والكوفي، فقال أبو بكر بن الخياط للزجاجي "هذه أشياء يؤلدها من عنده على مذاهب القوم ليست محكية عن الفراء، ولا موجودة في كتبه، ولكنها مما يرى أنّها تؤيد المذهب"¹⁶.

ومن يعود إلى كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص 63 يجد هذا، ويفهمه على حقيقته كما أورده الزجاجي لا كما أورده المخزومي، وهو إيهام القارئ بأنّ ابن الأنباري المشار إليه في هذا الحوار هو صاحب الإنصاف المتوفى عام 577هـ، والمخزومي لما كان يبحث عن حجة ودليل يُدعم به ما زعمه اقتطع النص عن سياقه الحقيقي الذي جاء فيه، ونظراً للتشابه الموجود بين الاسمين ابن الأنباري وابن الأنباري ظلّ المخزومي أنّ القارئ لن يتفطن لذلك، وهو يعلم أنّ ابن الأنباري الذي دار بينه وبين الزجاجي حوار ليس هو ابن الأنباري صاحب الإنصاف، وهذه حجة عليه لا له، والأكيف يكون الزجاجي ت 337هـ قد سأل أبا بكر بن الخياط ت 320هـ عن ابن الأنباري المولود في 513هـ والمتوفى في 577هـ، هل يُعقل أن يدور حوار بين من مات في 337هـ وبين من وُلد في 513هـ؟ ومنه فابن الأنباري الذي دار بينه وبين الزجاجي حوار هو أبو بكر بن القاسم بن محمد الأنباري الكوفي المتوفى 327هـ، وليس أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري صاحب الإنصاف.

ومن يمعن النظر جيداً فيما قاله أبو بكر بن الخياط عن ابن الأنباري يتبين له أنّ ابن الأنباري المقصود هو الكوفي تلميذ ثعلب وليس صاحب الإنصاف، قال أبو بكر بن الخياط: "هذه أشياء يؤلدها من عنده على مذاهب القوم ليست محكية عن الفراء، ولا موجودة في كتبه، ولكنها مما يرى أنّها تؤيد المذهب"¹⁷، لئلا كان ابن الأنباري يحتاج ويجادل الزجاجي حول المصدر قال بأشياء لم يقل بها الفراء، وإنما فعل ذلك لينتصر لمذهبه الكوفي.

وقد يقول قائل بأنّ المخزومي لم يكن يعلم بأنّ ابن الأنباري هو الكوفي وليس صاحب الإنصاف، وعليه أقول بأنه كان يعلم ذلك جيداً، والدليل على هذا هو أنّ المخزومي في كتابه "الدرس النحوي في بغداد" ص 126/125 حينما تحدّث عن طبقات النحويين في بغداد عرّف بابن الأنباري وقال عنه بأنه "أبرز تلاميذ ثعلب وأوسعهم اطلاعاً، وأغزرهم علماً... وكان أبو بكر من أعلم الناس في نحو الكوفيين ومن أكثرهم حفظاً للغة... ويبدو أنّ أبا بكر كان من المرموقين في سعة علمه، وكثرة حفظه، وكان قد شهد عنفوان العصية المذهبية، واضطّر إلى مواجهتها، وكان المعاصرون من أتباع المذهب البصري يُحاجونه في كثير من الأصول الكوفية، فزعم الزجاجي أنّه كان يصطنع في احتجاجه أسلوب البصريين، ويدفع منطلق البصريين وينظر خصومه بمثل أساليبهم في المناظرة، وربّما اضطّر إلى أن يحكي عن الفراء وغيره ما لم يقولوه من تعليقات وتفسيرات، غير أنّه لم يحق الجدل حنق البصريين، ولا مهر فيه مهارتهم، وقد ذكر الزجاجي بعضاً ما كان يجري بينه وبين أبي بكر، ومن ذلك ما جرى بينهما عن أصالة الفعل أو

المصدر . . و ذكر الزجاجي لأبي بكر بن الخياط ما جرى بينه وبين أبي بكر الأنباري في هذه المسألة، فقال ابن الخياط: " هذه أشياء يؤلدها من عنده على مذاهب القوم ليست محكية عن الفراء ولا موجودة في كتبه، ولكنها مما يرى أنها تؤيد المذهب "18 .

وفي هذا النص اعتراف صريح بأنه كان يعلم جيداً من هو ابن الأنباري المقصود وأجاب عن سبب تقول الأنباري على الفراء ما لم يقله حينما قال : وربما اضطّر "أي ابن الأنباري الكوفي ت 327هـ" إلى أن يحكي عن الفراء وغيره ما لم يقلوه من تعليقات وتفسيرات ، و بهذا يكون قد وافق قوله - من حيث يدري أو لا يدري- قول أبي بكر بن الخياط عن الأنباري، ومن هذا يتضح جلياً أنّ المخزومي كان على علم ودراية بأن ابن الأنباري الذي كان يتقول على الفراء هو الكوفي تلميذ ثعلب، وليس صاحب الإنصاف، وعليه نقول لماذا هذه المراوغة وبتن التصوص عن سياقها العام واقحامها في غير مواضعها والاستدلال بها فيما لا ينبغي لها و ما لا يليق بها؟ وإذا كان المخزومي يدعي أنّ ابن الأنباري قد افترى على نحة الكوفة والبصرة وقال على ألسنتهم ما لم يقلوه، وأنه لم يقد إلى مؤلفاتهم، فإنّ المخزومي نفسه قد وقع فيما عابه على الأنباري وعلى غيره، بحيث لم يكلف نفسه عناء البحث في مؤلفات الخلاف التحوي التي سبقت ابن الأنباري، و يتأكد هل كان الأنباري مفترياً حقاً أم كان أميناً فيما نقله من أقوال ومسائل، وبالرجوع إلى المؤلفات التي ألّفت قبل زمن ابن الأنباري والوقوف على بعض المسائل التي عرضها ابن الأنباري في الإنصاف

يتضح لنا أنّ ابن الأنباري قد التزم الأمانة العلمية فيما نقل -حسب ما اطّلت عليه من مسائل- و أنّ المخزومي حينما قال ما قال كان ينطلق من فكرة أساسية وهي الانتصار لمذهب الكوفة والدفاع عن آرائها بكل ما أوتي من قوة، و ردّ كل ما يخالف رأيه، فكما اتهم غيره بالتعصب، كان هو كذلك، وهذه مجموعة مسائل توضّح ذلك.

1- مسألة القول في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من الآخر: قال أبو القاسم الزجاجي ت 337هـ: " قال سيبويه وجميع البصريين: الفعل مأخوذ من المصدر، والمصدر سابق له، وهذا معنى قول سيبويه "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء " وأحداث الأسماء المصادر . . وقال الفراء وجميع الكوفيين: المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له، وهو ثان بعده "19 .

وقال ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف في المسألة 29: الفعل والمصدر أيهما مشتق من صاحبه ؟ ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو: ضرب، ضرباً، وقام قباماً، وقال البصريون: إنّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه "20 . ومن خلال المقارنة بين ما قاله الزجاجي وما قاله ابن الأنباري نجد تطابقاً تاماً فيما قالاه .

2- باب القول في الألف والياء والواو في التثنية والجمع أي إعراب أم حروف إعراب؟ قال أبو القاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو: "اعلم أنّ للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال، قال الكوفيون كلهم: الألف في التثنية والواو في الجمع، والياء في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه، وقال المازني والمبرد والأخفش وسعيد بن مسعدة: هذه الحروف دليل الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: هذه الحروف الإعراب "21 .

وقال ابن الأنباري في الإنصاف المسألة الثالثة: القول في إعراب المثني والجمع: " ذهب الكوفيون إلى أنّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وإلى هذا ذهب قطرب بن المستنير، وقال البصريون: إنها حروف إعراب، وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست إعراب، وإنما تدل على الإعراب "22 .

ومن خلال المقارنة بين ما قاله الزجاجي، وما جاء في الإنصاف يتبين أنّ ابن الأنباري لم يختلف مقاله عن قول الزجاجي، ولم يخترع من عنده شيئاً، فالزجاجي أورد ثلاثة آراء للعلماء في هذه المسألة، وهو عرض الآراء نفسها .

3- القول في علة بناء الآن: قال الفراء في معاني القرآن: " وأصل "الآن" إنما كان "أوان" حُذفت منها الألف وعُذّرت واوها إلى الألف، كما قالوا في الراح الرياح، أنشدني أبو القمقام الفقعسي:

كَانَ مَكَائِي الْجَوَاءَ عُذِيَّةً نَشَاوِي تَسَاقُوا بِالرِّيَاحِ الْمُفْلَلِ

فجعل الرياح والأوان على جهة فَعَلْ، ومرة على جهة فعال، كما قالوا في زمن وزمان، وإن شئت جعلت "الآن" أصلها من قولك: أن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثم تركتها على مذهب فَعَلْ، فأثاها التَّصَبُّ من نصب فَعَلْ، وهو وجه جيد كما قالوا: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وكثرة السؤال، فكانتا كالاسمين، فهما منصوبتان²³.

وقال ابن خالويه: واختلف النحويون في "الآن" فقال الفراء -رحمه الله- أصله: أو أن فقلبو الواو ألفاً، قال: ويجوز أن يكون أن لك أن تفعل كذا أي: حان لك، فيكون فعلاً ماضياً دخلت الألف واللام عليه تركوه على فتحه، وأنشد: . تفقاً فَوْقَهُ السَّوَارِي وَجَنَّ الحَارِبَارُ بِهِ جُنُوناً
فـ "حازباز" مبني على الكسر، وحكم ما كان مبنياً إذا أُضِيفَ أو دخله ألف ولام أن يزول عنه البناء ويُعرب، فهذا الشاعر أدخل الألف واللام، وبقي الاسم مبنياً²⁴.

-الآن: قال النحاس: قال أبو إسحاق: "الآن مبني على الفتح، وفيها الألف واللام، لأن الألف واللام دخلت لغير عهد، تقول: كنت إلى الآن ههنا، فالمعنى: إلى هذا الوقت فبُنيَت كما بُنيَ "هذا"، وفتحت النون لالتقاء الساكنين²⁵.
وقال ابن الأنباري في المسألة 74: "ذهب الكوفيون إلى أن: "الآن" مبني لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: "آبئئُ" أي: حان، وبقي الفعل على فتحته، وقال البصريون: هو مبني لأنه شابه اسم الإشارة²⁶

4- وزن مِيَّتْ: قال أبو القاسم الزجاجي: "اختلف النحويون في وزن "مِيَّتْ" فقال البصريون: وزنه "فِيْعَلْ" وأصله "مِيْوَيْتْ" فُلبت الواو ياءً لسكون الياء قبلها، وأدغمت الياء الأولى في الثانية فقبل: "مِيَّتْ"، ومثل ذلك سَيِّدٌ أصله "سَيِّوَيْدٌ" فُلبت الواو ياءً، وأدغمت الأولى في الثانية، وأما "مِيَّتْ" فإثما هو تخفيف "مِيَّتْ" كما قيل "هَيِّنْ وهَيِّنْ، وطَيَّبْ وطَيَّبْ"، وقال الفراء: أصله "مِيْوَيْتْ" على "فَعِيْل" ثم أعلت الواو وُلبت وأدغمت، قال: لأنه ليس في كلام العرب "فِيْعَلْ" بكسر العين إثمًا فيه "فِيْعَلْ" مثل: يَبْطُرُ، وَيَبْدُرُ، فقال البصريون: "فِيْعَلْ" بكسر العين بناء اختص به المعتل لأنهم يخصون المعتل بما لا يكون في الصحيح، كما قالوا: "قَاضٍ، وقَضَاةٌ" و"رَامٍ و رُمَاءٌ" وما أشبه ذلك مما لا نظير له في الصحيح²⁷.

وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن: "وزن صَيَّبٌ: "أو كصَيَّبَ من السماء" الأصل عند البصريين: صَيَّبُوبٌ ثم أدغمت مثل مِيَّتْ، وعند الكوفيين الأصل: صَيَّبُوبٌ ثم أدغم، ثم يرد عليهم النحاس بقوله: ولو كان كما قالوا لما جاز إدغامه كما لا يجوز إدغام طويل²⁸.

وقال ابن الأنباري في المسألة 118: "وزن سَيِّدٌ و مِيَّتٌ ونحوهما ذهب الكوفيون إلى أن وزن "سَيِّدٌ وهَيِّنْ و مِيَّتٌ" في الأصل على "فَعِيْل" نحو: سَوَيْدٌ وهَوَيْنٌ ومَوَيْتٌ، وذهب البصريون إلى أن وزنه "فِيْعَلْ" بكسر العين، وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على "فِيْعَلْ" بفتح العين²⁹.

وبعد هذا نقول هل كان الزجاجي وابن خالويه هم أيضاً مفتريين، وقالوا على لسان الكوفيين والبصريين ما لم يقولوه؟

5- وزن أشياء: قال الفراء في معاني القرآن: "وأشياء... قال فيها بعض النحويين: إنما كثرت في الكلام، وهي أفعال، فأشبهت "فعلاء" فلم تُصرف، كما لم تُصرف حمراء، وجمعها "أشأوى"، كما جمعوا عذراء عذارى، وصحراء صحارى..... ولكننا نرى أن أشياء جُمعت على "أفعلاء" كما جُمع لِيْنٌ وألِيْنَاءٌ، فحُذِفَ من وسط أشياء همزة، كان ينبغي لها أن تكون "أشِيَاءٌ" فحذفت الهمزة لكثرتها³⁰.

وقال الزجاج في إعراب القرآن: "أشياء" أصله: شِيَاءٌ، على وزن "فعلاء" يدل على الكثرة كالطُرُفَاءِ، والحلفاء، فُلبت لأمه إلى أوَّلِهِ، فصار "لغعاء"، هذا مذهب الخليل، وقال الأخفش: أصله "أشِيَاءٌ" على وزن "أفعلاء"، فحُذِفَ لام الفعل، وقال الفراء: وزنه "أفعال"³¹.

وقال ابن جني في المنصف في شرح التصريف: قال أبو عثمان: "أشياء" فعلاء مقلوبة وكان أصلها "شِيَاءٌ" مثل: حمراء، فُلبت، فجعل الهمزة التي هي لام أولاً، فقال: أشياء "كأنها لفعاء، ثم جمع فقال: أشأوى مثل: صحارى، فأبدل الياء واواً... وكان أبو الحسن يقول: "أشياء" "أفعلاء" وجمع شيء عليه، كما جمع شاعر على شعراء، ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل استخفافاً، وكان الأصل: "أشِيَاءٌ" فتقل هذا فحذفوا... وذهب الكسائي إلى أن "أشياء" أفعال بمنزلة "أبيات، وأشياخ" إلا أنها لما جُمعت على "أشياوات

"أشبهت ما واحده على "فعلاء" فلم تُصرف لأتھا جرت مجرى "صحراء و صحراوات" 32 .
وقال ابن الأنباري في المسألة 121: "وزن أشياء: ذهب الكوفيين إلى أن أشياء وزنه " أفعال" و الأصل فيه " أفعلاء" ، و إليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، و ذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه " أفعال" ، و ذهب البصريون إلى أن وزنه " فعلاء" و الأصل فعلاء." 33 .
 والمتتبع لأقوال العلماء السابقين وأقوال ابن الأنباري لا يجد اختلافا، فأين هي الافتراءات التي زعم المخزومي أنّ ابن الأنباري حكّاها على لسان الفراء والكسائي؟
خاتمة:

بعد هذا العرض الوجيز لما جاء من أفكار في كتب المخزومي يمكن أن نقول: تميزت الممارسة القرائية عند المخزومي بالتشكيك في العديد من القضايا النحوية، وكان يهدف إلى هدم أفكار كانت سائدة، و إعادة بناء أفكار جديدة تختلف عما هو سائد في الدرس النحوي الحديث، مثل نفيه لوجود مدرسة كوفية، وإثبات وجود مدرسة بغدادية، والتأثر في أفكار المخزومي وطريقته في مناقشة المسائل النحوية يجده في أغلب الأحيان ينطلق من أفكار يؤمن بها هو، ويبحث لها عن الحجج والأدلة والبراهين من أجل إثباتها، وفي سبيل الدفاع عن أفكاره لا يجد حرجا في أن يتهم هذا ويقلل من شأن ذلك، ويزعم أنّ من قال بأفكار لا توافق مذهبه بأنه متعصب أو غير مُطلع على ما قاله علماء الكوفة أو البصرة .

كما أنّه يعتمد في أغلب الأحيان على من يتهمهم، كالسيوطي، وابن الأنباري وسعيد الأفغاني، وغيرهم، فيوظف أقوالهم فيما يخدمه ويؤيد رأيه، وحينما يجد أفكاراً لهم لا تتفق مع ما يريد ويدعو إليه يتهمهم بأنهم لفقوا كتباً فيها آراء مختلفة، ومن كل هذا نقول: ما هكذا تورّد يا سعد الإبل.

فهرس المصادر والمراجع:

- 1- مهدي المخزومي وجهوده النحوية، رياض سواد، دار الراية عمان، الأردن، ط1، 1430هـ/2009م.
- 2- في النحو العربي -تقد وتوجيه- د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986م.
- 3-الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1987.
- 4- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط2، 1958 مطبعة البابي الحلبي بمصر.
- 5-إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ت328هـ، دار الحديث القاهرة، 2007م، ج2.
- 6- مراتب النحويين، عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت، ط1، 2002م .
- 7- زهرة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ط1، 2003م
- 8- إنباء الرواة على أبناء النحاة الوزير جمال الدين أبو الحسن بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ج4
- 9- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: د. مازن المبارك، دار الفانس، ط1، 1974م .
- 10- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري ت577هـ، تح: د. مبروك جوده محمد مبروك ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م
- 11- إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ت370هـ، تح: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ/1992م، ج1
- 12- اشتقاق أسماء الله الحسنى، أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي إسحاق الزجاجي ت340هـ، تح: د. عبد الحسين المبارك.
- 13- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب بيروت، ط3، 1983، ج1.
- 14- المنصف في شرح التصريف، لابن جني، تح: إبراهيم مصطفى، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ج2

الهوامش:

- 1 - الدرس النحوي في بغداد، ص 196 / 197 .
- 2- ينظر: مهدي المخزومي وجهوده النحوية، رياض سواد، دار الراية عمان، الأردن، ط1، 1430هـ/2009م، ص21، و في النحو العربي -تقد وتوجيه- د.مهدي المخزومي، بيروت لبنان، ط2، 1986م، ص5.
- 3- في النحو العربي -تقد وتوجيه- د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986م، ص11.
- 4- الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1987، ص8.

- 5- الدرس النحوي في بغداد، ص. 08 .
- 6- ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط2، 1958 مطبعة البابي الحلبي بمصر، ص. 92.
- 7- مدرسة الكوفة، ص. 94.
- 8 -- ينظر: مدرسة الكوفة، ص 21 / 20 .
- 9- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ت328هـ، دار الحديث القاهرة، 2007 م، ج2، ص185 .
- 10 - مراتب النحويين، عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت، ط1، 2002م، ص109
- 11- مدرسة الكوفة، ص. 78.
- 12 - ينظر: مدرسة الكوفة في النحو، ص. 74.
- 13- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ط1، 2003م، ص 56، وإنباه الرواة على أبناء النحاة الوزير جمال الدين أبو الحسن بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ج4، ص107
- 14 - الدرس النحوي في بغداد ص 197.
- 15- الدرس النحوي في بغداد، ص197.
- 16 - الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص 63 .
- 17 - الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص 63
- 18 - الدرس النحوي في بغداد، ص126.
- 19 - الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط1، 1974م، ص 56
- 20- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري ت577هـ، تح: د. مبروك جودة محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002 م، ص 192.
- 21- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص130.
- 22 -الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ص 25 .
- 23 - معاني القرآن، الفراء، ج1، ص468
- 24 - إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ت370هـ، تح: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413 هـ / 1992م، ج1، ص273/275
- 25 - إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، 69/1 .
- 26 -الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 409
- 27 - اشتقاق أسماء الله الحسنى، أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي إسحاق الزجاجي ت 340هـ، تح: د. عبد الحسين المبارك، ص142.
- 28 - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ج1، ص34.
- 29 -الإنصاف، ص639
- 30 - معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب بيروت، ط3، 1983، ج1، ص 321 -2 إعراب القرآن للزجاج، ص880.
- 31- إعراب القرآن للزجاج، ص880.
- 32- المنصف في شرح التصريف، لابن جنبي، تح: إبراهيم مصطفى، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ج2، ص95/94 .
- 33 -الإنصاف، ابن الأنباري، 654 .